فساد الأوقاف بالوثائق

مصادر: بلغ فساد الأوقاف في الوكالات أكثر من ١٢٠ مليونا

• تفاصيل وثيقة تطالب النائب العام بالتحقيق بقضية اتهام طارق القرشي وآخرين بالاختلاس

«الأمناء» تقرير خاص:

كشفت مصادر خاصة لـ«الأمناء» بالوثائق عن فساد وزارة الأوقاف التي يرأسها القاضي أحمد العطية.

وقالت المصادر: «بلغ فساد وزارة الأوقاف التي يرأسها القاضي أحمد العطية أكثر من 120 مليونا فيما يخص الوكالات في صندوق مكتب شؤون حجاج اليمن التي رحلوها وأودعوها في حساب البنك الأهلي ومن ثم في حساب بنك الرياض ومن ثم تم وضعها في حساب العطية الشخصي ونهبوها".

وأضافت: «بينت وثائق من نيابة الأموال العامة لطارق القرشي الوكيل الذي عليه عملية اختلاس والذي يعتبر الكل في الكل، فهو صاحب الفساد الكبير، وأما الوزير عطية فيأتي بعده".

وتابعت: «هناك وثيقة تدين طارق القرشي بأخذه كل المستندات والوثائق معه ووثيقة أخرى للنائب العام بمطالبته بتسليم كل الوثائق والمستلزمات للوزير الحالي، وغير هذا كله فهناك وكيل مساعد سجنوه لأنه كشف كل الاختلاسات وقاموا بالإبلاغ عنه تحت حجة أنه حوثي وتم سجنه".

وكان تبرير وزارة الأوقاف لفسادها ما جاء في وثيقة تخص محضر إيداع من ضمانات الموسم 1440هـ: "نظرًا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد نتيجة الحرب وممارسة قطاع الحج والعمرة (مكتب شؤون حجاج اليمن)، أعماله بشكل مؤقت في مدينة مكة المكرمة، ونظرًا لعدم تمكن القطاع من استكمال إجراءات فتح حساب جديد جار لدى البنوك أو الإيداع في حساب مكتب شؤون حجاج اليمن التي فتحت في وقت سابق قبل ممارسة القطاع لعمله في مكة المكرمة بسبب الأنظمة والقوانين التي تحول عن ذلك، حيث لا يسمح للإيداع في تلك الحسابات إلا عن طريق حوالات مالية دولية، وحيث إن الضمانات المستلمة من وكالات الحج والعمرة هي ضمانات دائمة وليست مؤقتة مثل ضمانات الشركات الناقلة كان لا بد من إيداع مبالغ ضمانات الحج والعمرة في حساب مكتب شؤون حجاج اليمن (طرف بنك الأهلي التجاري السعودي رقم 124416000306 - ضمانات) حيث إن هذا الحساب مخصص للضمانات، وحرصًا من المكتب على المحافظة على ضمانات الوكالات الخاصة قام المكتب باتخاذ الإجراءات منها: (تم الاتفاق مع مكتب الوكلاء الموحد بأنه سيتم الإيداع في حساب مكتب الوكلاء الموحد (طرف بنك الرياض)، وبعد الإيداع يقوم مكتب الوكلاء الموحد بتحويل المبلغ من هذا الحساب إلى حساب مكتب شؤون حجاج اليمن (طرف البنك الأهلي التجاري السعودي) وأيضا المبلغ الخاص بالضمان المجمع لسكن مكة المكرمة بعد إعادته إلى حسابنا طرف بنك الرياض (المسار) والفوارق المتبقية في حساب المسار سيتم تحويلها إلى حسابنا طرف بنك الرياض (المسار)، وكذا سحبا من الصندوق الرئيسي لمكتب شؤون حجاج اليمن تم إيداع مبلغ 2329843 ريالا سعوديا (اثنين مليون وثلاثمائة وتسعة وعشرين ألفًا وثمانمائة وثلاثة وأربعين ريالًا سعوديًا) بموجب إشعار توريد رقم 909027966597 بتأريخ 2/9/2019م، في حساب مكتب الوكلاء الموحد رقم 1011744389901 طرف بنك الرياض، وتم تحرير خطاب إلى مكتب الوكلاء الموحد لطلب تحويل المبلغ المودع في حسابهم والخاص بالضمان إلى حساب مكتب شؤون حجاج اليمن طرف البنك الأهلي رقم 12441600110 كونه الحساب الرئيسي للمكتب، وتم التحويل من مكتب الوكلاء الموحد طرف بنك الرياض إلى حساب مكتب شؤون حجاج اليمن طرف البنك الأهلي التجاري السعودي بموجب إشعار رقم 909118191273 بتاريخ 11/9/2019م بمبلغ 2329843 ريالا سعوديا».

وأضاف: "ظهر في حساب مكتب شؤون حجاج اليمن طرف بنك الرياض الخاص الضمان المجمع لسكن مكة المكرمة والفوارق من الخدمات بمبلغ إجمالي 127844522 ريالا سعوديا (مليون ومائتين وثمانية وسبعين ألفا وأربعمائة وخمسة وأربعين ريالا سعوديا واثنين وعشرين هللة) وقمنا بتحرير طلب التحويل من هذا الحساب إلى حساب مكتب شؤون حجاج اليمن طرف البنك الأهلي التجاري السعودي كونه الحساب الرئيسي للمكتب، وتم التحويل من مكتب الوكلاء الموحد طرف بنك الرياض إلى حجاج اليمن طرف بنك الأهلي التجاري السعودي بموجب إشعار رقم 1121098043 بتاريخ 12/1/2020م ليصبح إجمالي المبالغ المحولة إلى حسابنا 360828822 وتم تحرير شيك رقم 3853 بتاريخ 10/2/2020م إلى البنك الأهلي السعودي بطلب تحويل مبلغ 3587200 ريال سعودي من حسابنا رقم 124416000110 إلى حساب 124416000306".

وتابع: «من خلال ما سبق يعتبر مبلغ 3587200 ريالا سعوديا (ثلاثة ملايين وخمسمائة وسبعة وثمانون ومائتان ريال سعودي) من رصيد ضمانات الحج والعمرة مودع في حساب مكتب شؤون حجاج اليمن طرف البنك الأهلي التجاري السعودي رقم 124416000306 ضمانات، والذي تم إيداعه من قبل الوكالات في صندوق مكتب شؤون حجاج اليمن حتى نهاية موسم 1440هـ كما (150000 ريال سعودي ضمانات حج، و 75200 ريال سعودي ضمانات اباتا، و 3362000 ريال سعودي ضمانات عمرة".

لكن المصادر نفت صحة كل تلك التبريرات عن الفساد الحاصل بالوزارة.

واقعة اختلاس

وكشفت وثيقة مطالبة النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي بالتحقيق في قضية اتهام طارق غالب عبد الكافي القرشي وآخرين بواقعة اختلاس.

وجاء في الوثيقة، التي حصلت عليها «الأمناء»، والموجهة إلى النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي: "إشارة إلى مذكرة وكيل نيابة الأموال الابتدائية م/ عدن والمرسلة إلينا برقم ص.ع /٥٥٧/٢٠٢٢م بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٢٢م بخصوص موالاة النيابة التحقيق في القضية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١م والخاصة باتهام طارق غالب عبد الكافي القرشي وآخرين بواقعة اختلاس وحيث تضمنت مذكرة الجهاز المركزي موافاتهم بأصل الوثائق والمستندات المالية الخاصة بأعمال قطاع الحج والعمرة ومكتب شؤون الحجاج للفترة من ١٤٣٧هـ الى ١٤٤٢هـ وتبين للنيابة ان هذه الوثائق لدى الوزير السابق للأوقاف والإرشاد د.أحمد زين عطية وفقاً لصور مذكرات المقدمة من وزارة الأوقاف والإرشاد أمام النيابة والمرفقة بطي مذكرتنا".

وأضافت الوثيقة: «لذا تكرموا مشكورين بالتخاطب مع السفارة اليمنية بالرياض لإلزام الوزير السابق للأوقاف والإرشاد د. أحمد زين عطية بموافاة النيابة بالوثائق والمستندات المبينة أعلاه لتسليمها للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لإعداد تقرير في القضية وليتسنى للنيابة التصرف في القضية وفقاً للشرع والقانون مع إيقاف تجديد الترخيص للمؤسسة المذكورة".